

إشكالية المنهج في علم الاجتماع: بين النماذج الأحادية والتعددية

The Debate on Method in Sociology: Between Monistic and Pluralistic Paradigms

الطاهر سعود*

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر

t.saoud@univ-setif2.dz

ORCID N°: 0000-0001-6818-8546

تاريخ الإرسال: 2026/05/08 تاريخ القبول: 2026/05/20 تاريخ النشر: 2026/06/30

Abstract:

الملخص:

This study endeavours to scrutinise some aspects of the philosophical and epistemological debate on method in sociology and draws attention to the importance of addressing the question of method and redefining its connotations that some researchers reduce to mere technical knowledge, while ignoring its epistemological dimensions. Through an analytical and critical approach.

The study concludes that the debate between methodological approaches should not be understood as a confrontation between opposing alternatives, but rather as a developmental stage that has contributed to the scientific construction of sociology. Methodological pluralism does not constitute a rupture with methodological monism, but rather a natural development that has incorporated and repurposed existing approaches, with the emergence of mixed and triadic methodologies as epistemological solutions that reconcile understanding with interpretation.

Keywords: Method; Sociology; Positivist Paradigm; Hermeneutic Paradigm; Methodological Pluralism; Methodological Monism.

تروم الدراسة الوقوف على بعض مناحي السجال الفلسفي والإبستمولوجي حول مسألة المنهج في حقل السوسيولوجيا، وتنبّه على أهمية العناية بالمنهج، وإعادة ضبط دلالاته التي يختزلها البعض في مجرد معرفة تقنية مقابل إهمال أبعاده الإبستمولوجية، بتشغيلها المسلك التحليلي والنقدي.

خلصت الدراسة إلى التأكيد أن السجال الذي دار بين الاتجاهات المنهجية لا يمكن فهمه كسجال إقصائي بين بدائل متناقضة، بل كمرحلة أسهمت في البناء العلمي للسوسيولوجيا. فالتعددية المنهجية لا تمثل قطيعة مع الأحادية، بل هي تطور طبيعي، استوعب الموجود وأعاد توظيفه مع بروز المناهج المختلطة والتثليث المنهجي كحلول إبستمولوجية تدمج الفهم بالتفسير.

الكلمات المفتاحية: المنهج، السوسيولوجيا، البراديغم الوضعي، البراديغم التأويلي، التعددية المنهجية، الأحادية المنهجية.

* المؤلف المرسل

1- مقدمة

تعدّ مناهج البحث أحد الموضوعات والشواغل المعرفية المهمة التي يهتم بها علم الاجتماع، فهي تندرج ضمن إطار التحليل الاجتماعي، فالموضوعات الأساسية التي يهتم علم الاجتماع بدراستها هي: التحليل الاجتماعي (ويشمل: المجتمع والثقافة ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية)، والوحدات الاجتماعية، المؤسسات، العمليات الاجتماعية الأساسية (المطيري، 1992، ص 29-30). وعلى هذا الأساس فإن الحديث عن "المنهج" يعدّ جزءاً لا يتجزأ من الاهتمامات الأساسية لعلم الاجتماع وعلماء الاجتماع، فاستخدام وتطبيق المنهج العلمي في فحص ودراسة الظواهر الاجتماعية بما هي موضوع لهذا العلم يعد ضرورة معرفية؛ إذ لا علم من دون موضوع، ولا موضوع من دون منهج علمي يُتَوَسَّل به، وتُحصَل من خلاله الحقائق العلمية، فـ "كل فرع معرفي يرغب في أن يكون مستقلاً يجب بالضرورة أن يحدد موضوعاً وطريقة، أي منهجاً" (Aktouf, 1987, p. 27). على هذا يشتغل علماء الاجتماع على موضوعات علمهم بتطبيق ما ينسجم مع طبيعتها من المناهج، ويشغلون في الوقت ذاته على تطوير الموجود من هذه المناهج و/أو ابتداء الجديد منها بما يعزز مستويات أكثر من الصرامة والدقة العلمية.

إنّ سؤال المنهج أساسي في الدرس السوسيولوجي، ولعله أهم سؤال طُرح منذ البدايات التأسيسية الأولى لعلم الاجتماع بعد سؤال الموضوع (أي ما موضوع علم الاجتماع؟ وما حدود اقترابه واقترافه عن موضوعات العلوم الأخرى؟)، ولذلك برز كمعضلة معرفية منذ تلك اللحظة المبكرة من ميلاد علم الاجتماع، وصار ولا يزال أحد أبرز شواغل هذا العلم.

عطفاً على ما سبق فإن ما ترومه هذه الدراسة وهي تتوسل بالمنهج التحليلي والنقدي، هو الحفر حول موضوعة المنهج، واستكشاف بعض ما تشكل وتراكم حيالها من الخطابات الإبيستيمولوجية، في محاولة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما المنهج في الدرس السوسيولوجي؟ بمعنى هل هو محض إجراءات عملانية يجري تطويعها لدى الاقتراب من ظواهر الاجتماع الإنساني كما يتصور البعض، أم هو بالأساس مسار ذي أبعاد مركبة يندغم فيها العملاني الإجرائي مع الأنطولوجي والإبيستيمولوجي، وبالتالي يستدعي الأمر إعادة تصحيح مفهوم المنهج لدى شرائح مهمة من الباحثين المبتدئين؟

- ما هي السياقات التاريخية والمعرفية التي تبلور فيها المنهج العلمي الحديث، وهل لهذه السياقات علاقة بذلك الاستقطاب الذي نقرؤه في الأدبيات المتعلقة بسؤال المنهج؟

- ما الاتجاهات الرئيسية المهيمنة في حقل المنهج في مجال علم الاجتماع؟ هذه هي شواغل هذا المقال وانهجياته الأساسية.

2- في مفهوم المنهج

المنهج من أكثر المفاهيم تداولاً في الكتابات المعاصرة سواء كانت أدبية أو فلسفية أو تاريخية أو سوسيولوجية أو غيرها. ويجري الحديث دائماً عن "أهمية المنهج" وعن "سلطة المنهج"، فالمنهج والأسلوب العلمي في البحث هو الأساس الذي تقوم عليه أية معرفة علمية، وبدون منهج لا يمكن أن نتصور شيئاً اسمه العلم.

في اللغة العربية يأتي لفظ المنهج والألفاظ المشتقة على منواله: نهج، منهج، منهج، بمعنى واحد، يفيد معنى الوضوح والاستبانة. والمنهج: الطريق المستقيم الواضح، قال تعالى "إِكْلٍ جَعَلْنَا

منكم سرعة ومنهجا" (ابن منظور، 2003، ص366). أما في سياقات لغوية أخرى فإن كلمة "منهج Method" مأخوذة من الكلمة اللاتينية "Methodus"، وهي بدورها مستعارة من الكلمة اليونانية "Methodos"، وهي الكلمة التي كان "أفلاطون" يستعملها بمعنى: البحث أو النظر أو المعرفة، أما معناها الاشتقاقي الأصلي فيشير إلى الطريق والمسار والاتجاه الذي يؤدي إلى الهدف (بدوي، 1977، ص3). وما يلفت الانتباه هنا هو التقارب اللغوي في معنى المنهج بين اللغات العربية واليونانية واللاتينية، حيث يشير إلى معنى الطريق (Route) والمسار (Voie) (Depelteau, 2005, p. 6).

تنبؤنا عملية الحفر المعرفي حول إيتيمولوجية المفهوم عن أولى استخداماته في السياق الغربي؛ حيث وظف لأول مرة في مجال الطب حوالي عام 1537 وكان يعني "طريقة خاصة في تطبيق الدواء"، ثم أصبح يشير إلى "العمليات التي يعتمد عليها تدريس فن ما وممارسته" (Depelteau, 2005, p. 6). أما الخطوة الحاسمة في سبيل تكوين المنهج، وفي فضل انتشاره بالمعنى الذي نستخدمه اليوم؛ أي بوصفه "طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم" فيرجع إلى إسهامات الفيلسوف الإنجليزي "فرانسيس بيكون" (1626-1561) في كتابه الأورغانون الجديد (Novum Organum)، والفرنسي رينيه ديكارت (1650-1596) في كتابه مقال في المنهج "Discours de la méthode".

ولا يزال مفهوم المنهج يستخدم حتى اليوم بمعنيين: عام وخاص، فأما المعنى العام فتدخل تحته كل طريقة تؤدي إلى تحقيق هدف معلوم. وقياسا على ذلك يقال مثلا: إن لفان منهجا في التعلم، ومنهجا في القراءة، ومنهجا في السلوك. أما المعنى الخاص فيجري إطلاقه قصرا على "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد التي تهيم على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة" (بدوي، 1977، ص5).

أما بخصوص التعريفات التي يمكن أن نسديها لنتبين بعض الدلالات الأخرى لمفهوم المنهج فإنه يجدر التنبيه هنا إلى ما أسمته مادلين غرافيتز بـ "الفوضى التي لا حدود لها في هذا الميدان" (غرافيتز، 1993، ص9)، حيث يجري استخدام المنهج بدلالات مختلفة تغطي حقولا دلالية واسعة المعاني، وبخاصة عندما يتم ربط مفردة المنهج ببعض الصفات الملازمة، كأن نقول إن هذا منهج كمي، وهذا منهج كيفي، وذاك منهج تاريخي، والآخر منهج تجريبي (أنجرس، 2004، ص98)، أو لدى الحديث عن الصور الشائعة للمنهج، فيصبح المنهج بهذا المعنى مناهج عديدة ومتكثرة.

إنه لمن نافلة القول هنا أن نستعيد بعض التعريفات لمفهوم المنهج حتى ندرك حجم هذا التنوع الذي يطبع حقل تعريفه سواء بين الكتاب الغربيين أو الكتاب العرب، فعالم الاجتماع الفرنسي "ريمون بودون" يشدد مثلا على أن "الاستخدام الراهن لمفهوم المناهج في علم الاجتماع يشير إلى تقنيات الملاحظة أو تحليل المعطيات، ولكنه يقر بأن هذا المدلول ضيق جدا، فورا هذه التقنيات الوصفية فإن المناهج هي قبل كل شيء مجموعة من المبادئ التي ترشد العلماء والباحثين لتطوير نظريات جديدة والمتابعة النقدية للنظريات الموجودة" (Boudon & Filijeule, 2012, p. 4)، ويشير تشرتون وبراون إلى أن مناهج البحث هي في أبسط معانيها تلك "الاستراتيجيات التي يطورها علماء الاجتماع ثم يتبنونها في عملية جمع الشواهد والأدلة من عالم الواقع عن بعض الظواهر الاجتماعية المحددة التي يشرعون في دراستها؛ أي أن مناهج البحث شيء أكبر وأخطر من مجرد اختيار أداة بحث معينة" (تشرتون و براون، 2012، ص22). أما "كريسويل" و"كريسويل"، يؤكدان على أن "منهج

البحث في مفهومه الواسع هو الخطة أو المقترح الخاص بإجراءات البحث والذي يتضمن تقاطع فلسفة البحث وتصميمه وطرقه" (كريسويل وكريسويل، 2022، ص15). هذا ويرى السوسيولوجي اللبناني فريدريك أن المنهج هو "أسلوب منطقي ملازم لكل عملية ترتدي الطابع العلمي، فهو أسلوب لكونه يجمع أكثر من عملية تتلاقى هدف واحد، فالعمليات الجزئية تصبح مركبة في إطار المنهج، ويتسم كل منها بدور جزئي يخدم بلوغ الهدف الشامل للبحث، ولا يضر تعدد هذه العمليات وتنوعها في تحديد المنهج، حيث أنها كالضرب والطرح والجمع والقسمة تتدرج جميعاً ضمن إطار أسلوب واحد هو الأسلوب الحسابي" (فريدريك، 1985، ص6)). ويقدم "عبد الله إبراهيم"، تعريفاً للمنهج بوصفه "منحى أو منطق في رؤية الأمور أو نظام من المواقف والعادات الذهنية التي تمكن الباحث من تحديد السلوك العلمي الملائم لكل وضعية ملموسة" (عبد الله إبراهيم، 2010، ص124).

وقائمة التعريفات هذه غير منتهية كما يمكن أن نستنتج من مراجعتنا لكتب وأدلة مناهج البحث؛ ورؤى الباحثين تتفق حول بعض الأبعاد التعريفية لهذا المفهوم بينما تختلف حول أبعاد أخرى، ولعل تفسير ذلك مرده إلى اعتبارات تتعلق بتنوع التجارب والخبرات البحثية للمهتمين والمشتغلين بمناهج البحث، كما ترتد إلى مسألة أساسية أعمق شرتت تاريخ تشكل المنهج العلمي ذاته وتاريخ تشكل العلوم، وهي مسائل يضطلع بالاشتغال عليها حزمة من العلوم كالفلسفة العلوم، والإبستمولوجيا "Epistemology"، و"علم مناهج البحث" "Methodology" بما هو علم يُعنى بدراسة وفحص المناهج العلمية ودراساتها دراسة وصفية وتحليلية والوقوف على مراحل عملية الكشف العلمي وطبيعة العلاقة التي تربط بين الفكر والواقع أثناء ممارسة عملية الكشف (الجابري، 2002، ص ص22-23)، والتعرف إلى الكيفيات التي تحكم سيرورة بناء وتطور المناهج واختبارها، وغيرها من القضايا ذات الصلة.

إن المنهج العلمي لم يكن مسألة ناجزة، ولم يولد ولادة مكتملة منذ البداية، كما قد يعتقد البعض، بل هو حصيلة جهود معرفية متواصلة عبر الزمن، أسهم فيها أعلام كثيرون منذ اليونان القدماء، مروراً بالحضارة الإسلامية، وانتهاء بالجهود الأوروبية التي بلورت المعالم الكبرى للمنهج العلمي في العصر الحديث. ولذلك نؤكد مع بعض العلماء، أن الوعي بمفهوم المنهج وحدود استخدامه ومستوى الثقة فيه، خاصة في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية عموماً، لا يتحقق من خلال معرفة المناهج وكيفيات استخدامها فحسب، بل ينبغي قبل ذلك كما يرى Depelteau "François"، فهم التنوع المنهجي القائم في نطاق هذه العلوم، حتى نتمكن من تبرير اختيار المنهج الذي نعتمد في بحوثنا. ذلك أن اختيار المنهج العلمي لا يمكن أن يكون اعتباطياً، بل يجب أن يستند إلى مبادئ معرفية تبرره. ويرى (Depelteau) أن أفضل طريقة لفهم هذا التنوع، واختيار المنهج العلمي الملائم، هي أن نكون على اطلاع ودراية كافية بإبستمولوجية العلوم الإنسانية، وهذه الدراية والاطلاع هما برأيه من المتطلبات الأساسية المطلوبة من جميع الباحثين الجيدين. ويبرر (Depelteau) ذلك بقوله "إن معرفة الأسس الإبستمولوجية للعلوم الإنسانية تسمح لنا بالفهم الجيد لإمكانيات وحدود كل أنموذج من النماذج المنهجية الموجودة¹. إنها تعزز الوعي بمزايا وحدود مناهج البحث المختلفة. وإذا لم يكن كل الباحثين في العلوم الإنسانية إبستمولوجيين (أو فلاسفة علم)، فلا شك أن الذين يتقنون منهم الأسس الإبستمولوجية لهذه العلوم لديهم فرصة

¹ النماذج الموجودة هي: الاستقرائي (Inductive)، والاستنباطي (Deductive)، والفرضي-الاستنباطي Hypothético-Déductif، وإن كان البعض يختزلها في نموذجين اثنين استقرائي واستنباطي.

أكبر لممارسة العلم بوعي من أولئك الذين تقتصر معارفهم على منهج بحث واحد، وعلى مجرد معرفة تقنية بحتة" (Depelteau, 2005, p. 29).

3- في أهمية تصحيح التصور إزاء مفهوم المنهج

يلحظ المتنوع الحضيف لواقع التدريس والبحث في العالم العربي في حقل العلوم الاجتماعية بعامة وحقل علم الاجتماع على وجه الخصوص، ولما تراكم من أدبيات منهجية [أدلة Manuals (Guides) وكتب منهجية البحث الاجتماعي] حول موضوع المنهج، ذلك الشطط في التصور الذي لا يرى في المنهج سوى مجموعة من الخطوات الإجرائية التي يجري الحديث عنها وإسقاطها على الظواهر الاجتماعية مجال الدراسة والبحث، وبالتالي شيوع نظرة غير سليمة تعكس نوعاً من التخبط وسوء التقدير إزاء مسمى المنهج؛ حيث لا يرى فيه البعض إلا سبيلاً وطريقاً ومحطات وتقنيات فحسب، ولذلك "تضخمت الكتابات التي تناولت الأبعاد الإجرائية للمنهج مقابل إهمال أبعاده الإبيستيمولوجية (مهورباشة، 2022، ص7). وهي مسألة نبه إليها مختصون كثر نذكر من بين هؤلاء كومينهود وكوفي (Quivy Raymond & Campenhoudt Van Luc) اللذين نبها إلى الخلل الذي تقع فيه كثير من كتب المنهجية التي تختزل المنهج في بعده الإجرائي مهملة أبعاده الأنطولوجية والإبيستيمولوجية حينما كتباً يقولان "ومن باب المفارقات، فإن الكتب العديدة ذات الإدعاء المنهجي لا تهتم أبداً بالمنهج بمعناه الأوسع. هي أبعد ما تكون عن الإسهام في تدريب قرائها على مسار شامل في البحث، وغالباً ما تقدم نفسها كعروض تقنية خاصة معزولة عن التفكير النظري وعن المسار الإجمالي اللذين وحدهما يستطيعان تبرير خيارهما وإعطائه معنى. من المعلوم أن هذه الكتب تنطوي على فائدة بالنسبة للباحث ولكن فقط في المطاف الأخير للبناء المنهجي عندما يكون هذا البناء قد بدأ أصلاً بطريقة صحيحة" (كومينهود وكوفي، 1997، ص18).

ويُسيدي (Depelteau) نقداً لا ذعاً لبعض المشتغلين بمنهجية البحث الاجتماعي عندما يعرض بكتابتهم وبالأدلة والكتب التمهيدية التي يعدونها، ويرى بأنها غالباً ما تشبه كتب الوصفات (Recipe books) عندما تقدم وصفاً بسيطاً للقواعد المختلفة التي تحكم المنهج العلمي، ويرى أنها بتصرفها على هذا النحو فإنها تخدع قراءها الذين لديهم فكرة مبتورة عن البحث في العلوم الإنسانية (Depelteau, 2005, pp. 14-15). وعليه من الضروري تبعاً لما سبق تصحيح الرؤية بهذا الخصوص حتى يترسخ المنظور التكاملي للمنهج، حيث هناك البعد الأنطولوجي والبعد الإبيستيمولوجي للمنهج وهما سابقان ومقدمان على البعد الميتودولوجي والإجرائي (العملائي) الذي هو بعد لاحق. ومن شأن تصحيح هذه الرؤية أن يقضي على ذلك الوعي المجزأ إزاء المنهج في علم الاجتماع، بل وفي العلوم الاجتماعية الأخرى، ذلك الوعي الذي لا يرى في المنهج سوى أدوات (مقاييس، استمارات، مقابلات)، وعينات ومعاينات، وأرقام ونسب، ومعاملات إحصائية وكأنها غاية المقصود.

ولذلك فإن "منهج البحث" الذي نحتكم إليه عادة في بحوثنا ليس عملية عيية، ولا مجرد تكديس أو تلفيق يتم كيفما اتفق، بل هو استراتيجية دقيقة تندمج فيها المبادئ الأنطولوجية والإبيستيمولوجية، وتتحول إلى إرشادات توضح كيفية إجراء البحث ومنهجيته. وهذه الثلاثية، المتمثلة في ما هو أنطولوجي وإبيستيمولوجي وميتودولوجي، تُنظم ضمن إطار نماذج نظرية تُعرف بالبراديغمات (Paradigms)، أو ما يسمى بالنماذج الإرشادية (سارانتاكوس، 2017، ص101-102). على أن البراديغم أو النموذج الإرشادي هو "تلك النظريات المعتمدة كنموذج لدى مجتمع

من الباحثين العلميين في عصر بذاته علاوة على طرق البحث المميزة لتحديد وحل المشكلات العلمية وأساليب فهم الوقائع التجريبية" (كون، 1992، ص11).

مما سبق نخلص إلى أن الانفتاح على الدرس الإستمولوجي ضروري للمهتم بمنهج البحث في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، لإدراك الاختلافات والتباينات والتعددية التي تطبع حقل مناهج البحث. وهذه مسألة لا تكتمل عناصر صورتها الذهنية لدى المهتم إلا بالعودة إلى الجذور التاريخية والسياقات الثقافية والمعرفية التي أثرت في ولادة المنهج العلمي الحديث.

4- الجذور التاريخية والسياقات المعرفية لنشأة المنهج العلمي الحديث

أشرنا في بداية هذا المقال إلى أن مسمى العلم يتحدد بناء على اعتبارين اثنين: الموضوع والمنهج، حيث يشدد البعض على أن العلم بموضوعه؛ أي أن العلم يتحدد بكم المعارف التي يراكمها، فيكون علم الاجتماع مثلاً هو تلك الموضوعات والمعارف والمعلومات المتعلقة بظواهر الاجتماع الإنساني والعمران البشري، بينما يشدد البعض الآخر على أن العلم بمنهجه، فليس المُعتبر كُم المعارف حول موضوعات هذا العلم، بل المُعتبر هو المنهج الذي يولدها، ولذلك كانت مسألة المنهج أساسية في النقاشات التأسيسية لعلم الاجتماع.

لقد وجد موضوع علم الاجتماع منذ وجد الإنسان والمجتمع، ولكن العلم الذي يشتغل على هذا الموضوع كان آخر العلوم تشكلاً واستقلالاً. ولذلك لم يكن مستغرباً أن ينادي أحد مؤسسي هذا العلم وهو الفيلسوف الفرنسي أوجيست كونت (1798-1857) منذ ما يزيد عن المائة وخمسين عاماً بتطبيق قواعد المنهج العلمي المستخدم في العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية، صاحباً بذلك المنهج العلمي الذي ولد على أيدي بيكون وديكارت... ليغطي تلك المناطق التي لم تزل حتى عهده خاضعة للخرافات وعدم الانتظام (المطيري، 1992، ص55)، ومبعداً هذه الطائفة من الظواهر عن الدراسة التأملية والفلسفية والدينية.

ستشترط هذه اللحظة التاريخية إذاً موضوعاً المنهج، ليس في حقل علم الاجتماع فحسب، بل في حقول مجمل العلوم الاجتماعية الأخرى. وكل النقاشات والسجلات التي دارت في تلك الفترة ولا تزال حتى اليوم حول طبيعة ونوع المنهج الذي ينبغي تطبيقه في دراسة الظواهر التي تقع في مجال اختصاص هذه العلوم، لا يمكن فهم أبعادها من دون العودة إلى تلك اللحظة التأسيسية؛ كما لا يمكن فهم بعض القضايا التي ما تزال هي الأخرى - وإلى اليوم - أحد المفردات المهمة المشكلة لمادة الدراسة النظرية في حقل علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى إلا بفهم السياقات التي تولد فيها هذا النقاش حول: إشكالية الصراع والتضاد بين الدين والعلم، وإشكالية ضبط وتحديد مصادر المعرفة (الوحي، أم العقل والحس والتجربة)، وإشكالية تأكيد وحدة العلم عبر تأكيد وحدة المنهج، وإشكالية الإمبريقية والعقلانية، وإشكالية النزعة الكمية والنزعة الكيفية... إلخ.

إنها سياقات ميّزها ذلك التحول الثقافي والعقائدي والمذهبي الذي انتقل فيه الغرب من مرحلة سيطرة أساليب التفكير اللاهوتية والميتافيزيقية إلى مرحلة استمات فيها رجال العلم لإيجاد وإثبات مشروعية طرق أخرى للوصول إلى المعرفة من غير الحاجة إلى الكلمة المنقولة (الإنجيل) (أمزيان، 1991، ص31). ولم تكن طرق الوصول إلى المعرفة في هذه الرؤية الجديدة - سوى طريقان: طريق العقل، أو الخبرة الحسية المبنية على الملاحظة والتجريب.

5- مشكلة العلمية وسؤال المنهج في حقل العلوم الاجتماعية

أمام إشكالية إمكان قيام علوم اجتماعية تتميز بالسمة العلمية دار نقاش وسجال معرفي كبير بين المهتمين في تلك الفترة التأسيسية، حول الصيغة العلمية التي ينبغي أن تكون عليها العلوم الاجتماعية، وعلى أي القواعد ينبغي أن تنهض مباحثها حتى تصير علومًا؟، ولذلك يقف كل من يتصدى للحفر حول سؤال العلمية وسؤال المنهج في العلوم الاجتماعية على حالة يميزها عدم الاتفاق وغياب الإجماع إزاء هذه القضية، أو ما أسمته غرافيز و Berthelot بشجار أو نزاع المناهج (غرافيز، 1993، ص 229) و (Berthelot, 2005, p. 22)، حيث انقسم العلماء في هذا الصدد إلى اتجاهين رئيسيين: اتجاه ينادي بوحدة المنهج بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية؛ أو بصياغة أدق ينادي بأحادية منهجية؛ أي بمنهج واحد لعلوم متعددة؛ واتجاه آخر ينادي بالتعددية المنهجية (أنور، 1996، ص 187-189) و (مهورباشة، 2022، ص 15-23)، ولكل اتجاه براهينه وحججه، وفيما يأتي عرض مركز عنهما:

5-1- اتجاه وحدة المنهج بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية:

تقوم المسلمة الإبستمولوجية لأنصار اتجاه وحدة المنهج أو ما أسماه زكي نجيب محمود بـ "فريق الطبيعيين" الذين يجادلون بضرورة تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العلوم الإنسانية (محمود، 1951، ص 453)، على أن "العلم واحد مهما كانت مجالات تحقيقه" (Berthelot, 2005, p. 12)، وأن وحدة العلم تتحقق عبر وحدة المنهج المستخدم في دراسته. لقد تركزت هذه الدعوى نتيجة التأثير بما حصل في نطاق العلوم الطبيعية من تقدم على صعيد فهم الطبيعة والتحكم فيها والتنبؤ بظواهرها، وعلى صعيد الفتوحات والكسب العلمية التي حققها استخدام المنهج التجريبي الذي جرى تطويره وتوظيفه في دراسة ظواهر الطبيعة. وبفعل هذا التفوق، ترسخ لدى كثيرين اعتقاد مفاده أن المنهج العلمي القائم على التجريب، الذي أثبت قدرته على تحقيق تقدم لا يُنكر، يمكن توظيفه بالأسس نفسها لإحراز تقدم مماثل في مجال الدراسات المهمة بالمجتمع. وعليه أصبح المنهج التجريبي والأنموذج الطبيعي للعلم (أي أنموذج العلوم الطبيعية) وفق هذه الرؤية، إطارا مرجعيا ينبغي أن تركز إليه العلوم الاجتماعية إن هي أرادت أن تصبح علومًا، أي أن تتحقق لها صفة العلمية (سعود، 2007، ص 155). وهو ما رافع عليه أوجست كونت نفسه عندما كتب يقول في واحدة من محاضراته حول الفلسفة الوضعية "والآن بعد أن أسس العقل البشري الفيزياء السماوية، والفيزياء الأرضية: الميكانيكية أو الكيميائية؛ والفيزياء العضوية: النباتية أو الحيوانية، يبقى منوطا به استكمال منظومة علوم الملاحظة بتأسيس الفيزياء الاجتماعية [...][بوصفها] الحاجة الأعظم والأكثر إلحاحا لعقلنا" (Berthelot, 2005, p. 12).

إن استكمال ما أسماه كونت بمنظومة علوم الملاحظة يأتي في سياق طرحه لمشروعه الفلسفي (الفلسفة الوضعية) لتحقيق الوحدة الفكرية، وحل أزمة الفوضى العقلية التي خبرها المجتمع الأوربي من خلال القطع مع أشكال الفكر اللاهوتي والميتافيزيقي، وتنحية التفكير الديني المزامم للتفكير العلمي في الحقل الاجتماعي، أو بمعنى أدق تعميم النظام الوضعي ومدّ الروح الوضعية لتشمل كل مجالات التفكير الطبيعية والإنسانية (أمزيان، 1991، ص 47). ولذلك ستغدو الوضعية (Positivism) إطارا مرجعيا موجها للعلوم الاجتماعية، ولمنهجية تعاطيها مع الوقائع والظواهر الاجتماعية؛ وأصبح أسلوب الدراسة الوضعية -وبخاصة مع جهود دوركايم ثم جهود الوضعية الجديدة (Neopositivism) والوضعية المنطقية (Positivism Logical) والسلوكية- (Behaviorism)؛ بمثابة برنامج بحث (Research program)، أي بلغة "الإبستمولوجيا

المعاصرة مجموع متماسك ومنفتح من المسلمات والإجراءات" (Berthelot, 2005, p. 20). وهي التي يمكن أن نلخص بعضها في ما يأتي:

1-1-5- إنه لا يمكن الوصول إلى المعرفة الاجتماعية إلا من خلال الخبرة الحسية

ما دام الفكر الإنساني قد وصل في تطوره إلى الحقبة الوضعية، فلا مجال لأن تكون مصادر تحصيله للمعرفة الاجتماعية أو للمعرفة عن عالم الطبيعة مصادر ميتافيزيقية أو لاهوتية. وعليه سدت الفلسفة الوضعية الطريق أمام كل تفكير يكون مصدره متعالياً (الوحي مثلاً)، وشطبته من مجالات اهتمام العلم، وبالتالي إنكارها لما وراء الطبيعة وكل ما لا يمكن حسمه بالدليل الواقعي، "فما لا تتحسس حواس الإنسان لا يعدّ داخلاً ضمن موضوعات العلم"، وعليه "إما أن تخضع القضية العلمية كائناتاً ما كانت للتحقيق بالملاحظة وإجراء التجارب، وإما أن تحذف حذفاً من قائمة العلوم" (محمود، 1951، ص454).

2-1-5- المنزع المادي وتشبيء الظواهر الاجتماعية

إنّ الاكتفاء بالمحسوس وإنكار البعد الميتافيزيقي معناه تبني النظرة المادية للعالم سواء في شقه الطبيعي (الكون المادي أو عالم ظواهر الطبيعة)، أو في شقه الإنساني (الكون الاجتماعي أو عالم الظواهر النفسية والاجتماعية)، وهذا ينعكس على مستوى منهجية التعامل مع الظاهرة الاجتماعية، فالإقرار ببعدها المادي معناه اختزالها في مكوناتها المادية، أي في ما يمكن مشاهدته والتجريب عليه، وهذا يعني استبعاد أخص خصائص الظاهرة الاجتماعية ممثلة بمكوناتها الجوهرية كالأحاسيس والمشاعر والجوانب الروحية والعاطفية.

إنّ تشديد دوركايم في ابتداعه لقواعد المنهج على أن "الظواهر الاجتماعية أشياء ويجب أن تدرس على أنها أشياء" (دوركايم، 1950، ص65). يعكس هذه الروح الوضعية، وهو المسلك الذي اندفع الوضعيون اللاحقون في الدفاع عنه وترسيخه كمبدأ بحثي. يقول زكي نجيب محمود "فليس يهم العلم من الظاهرة التي يبحثها سوى أنها تشغل حيزاً معيناً من مكان وفترة بعينها من زمان. إننا نفهم من كلمة طبيعة كل ما هو واقع، والذي يحدد الواقع هو أنه يشغل مكاناً وزماناً، ولما كانت كل حقائق التاريخ والثقافة واللغة أموراً تشغل زماناً معيناً فهي أجزاء من الطبيعة، وبالتالي هي موضوعات للعلم الطبيعي" (محمود، 1951، ص457). وهذا ما وسّعت الاشتغال عليه المدرسة السلوكية التي اشترطت أن يحصر الباحث نفسه حين يقوم بعمليات الوصف أو التعليل في حدود المشاهدات أو ما يكشف عنه السلوك الظاهر للعيان، أما الوجدان والإرادة والفكر وما إليها فلا تعني عند العلم إلا ما يظهر في حالاتها من سلوك تتحرك به أجزاء الجسم حركات يمكن مشاهدتها وتسجيلها وقياسها (محمود، 1951، ص455).

3-1-5- ذات عارفة منفصلة عن موضوع المعرفة

بإقراره ضرورة التعاطي مع الظواهر الاجتماعية كأشياء يكون دوركايم قد أرسى قاعدة "الفصل بين ذات الباحث وموضوع دراسته بوصفها شرطاً ابستمولوجياً أساسياً لبناء المعرفة السوسيولوجية" (فاو بار والزرغاري، 2023، ص11). في النموذج الوضعي يطلب من الباحثين إسكات انتماءاتهم وتحيزاتهم، والتخلص من أفكارهم المسبقة لجهة تحقيق الحياد والموضوعية العلمية. وفي لغة الوضعية الإنسان الأكاديمي شخص بارد ينبغي أن يتعاطى مع الظواهر ببرودة، فلا تستهويه الانتماءات والتحيزات. وعندما يتعامل مع موضوع المعرفة ينبغي أن يضع جانبا أفكاره المسبقة وانتماءاته وميولاته، تماماً كما يعلق الباحث في علوم الطبيعة حال دخوله المختبر

معطاه على المشجب. إن الالتزام بهذا الضابط المنهجي الذي قرّره الوضعية يحيلنا مباشرة إلى خلفيته الفلسفية؛ حيث تنبعث أماننا فكرة القيم والالتزام الأخلاقي، فكل التزام قيمي من الباحث يُقرأ في منظور الوضعية كخروج عن حدود المنهج العلمي، لأنّ أحكام الواقع شيء وأحكام القيمة شيء آخر. وعليه، وجب أن يكون البحث الاجتماعي بحثاً محايداً ومجرداً من كل قيمة معيارية، "فالبحث الاجتماعي إما أن يكون بحثاً وصفيًا تقريرياً ومن ثم يكون علمياً، وإما أن يكون بحثاً أخلاقياً وغائياً ومن ثم يُحرّم هذه الصفة" (أمزيان، 1996، ص97).

5-1-4- علاقات يحكمها منطق السببية، وبحث في أفق الاختبار والتجريب

يعدّ مبدأ السببية بالإضافة إلى مبدأ الضرورة ومبدأ الحتمية من المبادئ الأساسية التي نهض عليها نموذج العلوم الطبيعية والتجريبية الحديث، وتقوم فكرة السببية على التسليم بأنه "يوجد دائماً سبب معين لكل مسبّب معيّن" (دوركايم، 1950، ص203)، وأنّ توقّر السبب نفسه يؤدي إلى وقوع النتيجة نفسها؛ وأنّ السبب يستلزم بالضرورة أسبقيته الزمنية على الأثر أو النتيجة. والكون على الإجمال هو شبكة من الظواهر التي ترتبط فيما بينها بعلاقات سببية، وعليه فوظيفة العلم في المنظور الوضعي هي "تفسير الظواهر الاجتماعية استناداً إلى معرفة أسباب حدوثها وإخضاع هذه العلاقة بين العوامل المؤثرة موضوع التحليل إلى الدراسة للكشف عن القانون المفسر لها" (عبد الحافظ، 2022، ص503).

من حقل العلوم الطبيعية وتحت تأثيرها إذا انتقل مفهوم السببية والتفسير السببي (Causal Explanation) إلى حقل العلوم الاجتماعية، ولذلك شدّد عليه دوركايم في تقعيده لمنهج التعاطي مع الظواهر الاجتماعية حين كتب يقول "فكل ما يطالب به هذا العلم [أي علم الاجتماع] هو أن يعترف الناس بأن قانون السببية، يصدق أيضاً على الظواهر الاجتماعية [...] فإنه لما ثبت صدق قانون السببية في نواحي الطبيعة الأخرى وامتد سلطانه شيئاً فشيئاً من العالم الطبيعي الكيميائي إلى العالم البيولوجي، ومن هذا العالم الأخير إلى العالم النفسي حُقّ لنا التسليم بأنه يصدق أيضاً على العالم الاجتماعي، ويمكننا من الآن أن نضيف الحقيقة الآتية وهي أن البحوث التي تقوم على أساس هذا المبدأ تميل بنا إلى تأكيد صحته" (دوركايم، 1950، ص220).

هذا ومن سمات النموذج الوضعي للعلم القائم على فكرة السببية والتفسير السببي السمة التكميمية (Quantification)، فالعلاقات بين الظواهر يجري التعبير عنها بصيغ رياضية ورقمية، وهكذا يصبح الترييض صيغة تضيف على المعرفة الاجتماعية المتولدة لمسة من الدقة العلمية تماماً كمثلياتها في العلم الطبيعي، ولذلك نجد احتفاء كبيراً في النموذج الوضعي بالمقاربات الكمية، وتفعيلاً للمناولات الرياضية والإحصائية، وطموحاً لتطبيق المنزع التجريبي وشبه التجريبي على قطاع من السلوك الإنساني، وقد كان لعلم الاجتماع التجريبي، وللمدرسة الأمريكية في علم الاجتماع دور كبير في الذهاب بهذا المسعى إلى أقصى مده.

5-1-5- أن تتخذ العلوم الاجتماعية العلوم الطبيعية نموذجاً مرجعياً

كل المسلمات التي أشرنا إليها آنفاً يؤطرها هذا الطموح، فتسليم الوضعية بمرجعية النموذج الطبيعي للعلم جعل منه غاية تسعى إلى التطابق معها كل العلوم الاجتماعية، ومسوّغ ذلك هو تحقيق صفة العلمية التي ضلّت عنها هذه المباحث حينما بقيت مجالاً للتأملات الفلسفية والدينية. لقد أصرّ أصحاب اتجاه وحدة المنهج بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية في هذا الصدد على ضرورة تطبيق مناهج البحث المستخدمة في العلوم الطبيعية، وبقدر ما تتحقق العلوم الاجتماعية بهذا التطبيق بقدر ما يمكن عدّها علوماً على الحقيقة.

لأجل ذلك اعتبروا أنّ أي تقاعس في هذا الاتجاه سيكون مسؤولاً عن البطء في تقدّم تلك العلوم في مواجهة تقدم العلوم الطبيعية، وقد مثّل هذا التقدم تحدياً يتعين مواجهته للوصول بالعلوم الاجتماعية إلى مستوى يقارب مستوى العلوم المتقدمة (أنور، 1996، ص187).

وللتدليل على هذا المسعى في حقل علم الاجتماع مثلاً يمكن أن نذكر موقف جورج ليندبرغ الذي شدّد على ضرورة أن تحذو مناهج البحث في علم الاجتماع حذو مناهج علم الطبيعة (الفيزياء) من حيث اهتمامها بالتجريب والقياس الدقيق، وسوّغ ذلك بعدم وجود فروق جوهرية بين الظواهر الطبيعية والسلوك الاجتماعي، بل وقناعته بأنّ كلاهما يمكن دراسته بنفس الموضوعية التي يدرس بها الآخر (كابلو، 1993، ص18)، ولذلك لا غرابة عند مراجعة التراث النظري الذي راكمه علم الاجتماع وراكمته العلوم الاجتماعية الأخرى أن تظهر أمامنا صيغ ومفاهيم ومناولات العلوم الطبيعية في تحليل الظواهر الاجتماعية، فكونت سمي علمه الجديد بالفيزياء الاجتماعية ووظّف مفهوم الستاتيكا ومفهوم الديناميكا، وهما مفهومان لهما صلة بعلم الفيزياء. ودوركايم فرّع علم الاجتماع على ثلاثة أقسام: دراسة الأشكال الاجتماعية أو المورفولوجيا الاجتماعية (Morphology)، والفيسيولوجيا الاجتماعية أو التحليل الوظيفي للمجتمع (Physiology) وعلم الاجتماع العام (جينزبرغ، 2022، ص16)، وهو ما يظهر التأثير الذي مارسه البيولوجيا على بعض علماء الاجتماع؛ حيث جرى مقارنة المجتمع مع الطبيعة، وهو ما ذكرنا أيضاً بتيار المماثلة العضوية مع هربرت سبنسر والتيار التطوري والذي يقرأ المجتمع على شاكلة الكائن العضوي. هذا ويشير باحثون آخرون إلى مبادئ أخرى تقوم عليها الوضعية بجمالها سوتيريوس سارانتاكوس في النزعة الموضوعية، والتجريبية والكمية، والحيادية ومناهضة العقلانية وتأكيد كونية العلم والاحتمالية (سارانتاكوس، 2017، ص107).

الشكل رقم (1) يلخص الأسس الفلسفية للبراديغم الوضعي

الأساس الأنطولوجي: طبيعة الواقع (يُعلمنا بطبيعة الواقع) أنطولوجيا واقعية/موضوعية	1- افتراض وجود واقع ملموس واحد يمكن فهمه وتحديدده وقياسه 2- يسمح ذلك للتفسير والتنبؤ في إطار سببي 3- الاستدلالات السببية تقوم على مبادئ: - الأسبقية الزمنية: لكي يحصل (أ) ينبغي أن يكون يسبق (ب) (أ) في الوقت المناسب. - الارتباطية: أي أن (أ) و(ب) مترابطان. - عدم وجود عوامل أخرى إلى جانب العوامل المحددة تؤثر على النتيجة.
الأساس الإبستمولوجي: طبيعة المعرفة (يُعلمنا بطبيعة المعرفة أو بما يعد حقيقة، وبالمصادر التي تُلتمس منها المعرفة) إبستمولوجيا تجريبية	1- ينبغي تطوير المعرفة بشكل موضوعي دون أن تؤثر قيم الباحثين والمبجوثين في ذلك. 2- تعتبر المعرفة عندما الوصول إليها بشكل مناسب عن الحقيقة، بمعنى أنها مؤكدة ومتوافقة مع الواقع ودقيقة. 3- الفصل بين الذات العارفة وموضوع المعرفة.
الأساس الميثودولوجي: تصميم البحث أو كيف يُجرى البحث؟ (في ضوء الإرشادات التي تقدمها الأنطولوجيا والإبستمولوجيا تعمل الميثودولوجيا على تهيئة التصاميم البحثية التي سيستخدمها الباحثون، وتبين لهم مجالات تركيز بحوثهم وكيفية استخلاص المعرفة) استراتيجية منهجية كمية	1- الانخراط في بيئة بحثية يمكن فيها للباحث أن يتحكم في متغيرات بحثه 2- التركيز على العلاقات التفسيرية والسببية بين المتغيرات 3- تفضيل التصاميم البحثية التجريبية أو شبه التجريبية 4- نتائج البحث يجري توظيفها لتأكيد/تطوير نظريات، وهذه بدورها تولد فرضيات وأسئلة جديدة لدراسات جديدة. المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - سارانتاكوس، سوتيريوس (2017). <i>البحث الاجتماعي</i>، ترجمة: شحادة فارح. ط1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص 100-101. - Park, Y., Konge, L., & Artino, A. R. (May 2020). The Positivism Paradigm of Research, Academic Medicine, journal of the Association of American Medical Colleges. 95(5). pp 690-694.
2-5- اتجاه التعددية المنهجية في العلوم الاجتماعية يشير الحفر المعرفي حول سؤال المنهج في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى بأن صوت الوضعية وإن هيمن في فترة مبكرة من تأسيس علم الاجتماع، وأثر في عديد المهتمين بقضايا المجتمع، وصار بالنسبة إليهم التزاما فكريا ومنهجيا، فإن ما نسميه باتجاه التعددية المنهجية أو "فريق اللاتبيين (Anti-naturalistic)" بلغة زكي نجيب محمود، لم ينشأ في بدايته رد فعل	

على التيار الوضعي، وإن كانت بعض تفرعاته اللاحقة قد ولدت نتيجة النقد الذي تكثف إزاء هذا التيار. هذا النقد أضعف الموقف الوضعي، وبالتالي قلّص من حدود تأثيره الذي كان قد عرفه في فترته الباكرة عندما كانت الوضعية المذهب الذي استطاع تجاوز الحدود الفرنسية وترك أثره في الجامعات الإنجليزية والألمانية (أميزان، 1991، ص42). فمع ميلاد هذا الاتجاه-الذي نعيد التأكيد على أنه كان مبكراً- تكرست فكرة التعددية المنهجية، وصارت الوضعية مثل غيرها موقفاً من بين المواقف الممكنة والموجودة، وإن بقي البعض مستمسكاً بها، ويرى أنه على الرغم من الهجمات المتكررة ضد البراديغم الوضعي، فإنه من الصعب تحييده أو تجنبه (The positivist paradigm is hard to avoid) (Schrag, 1992, p. 5).

إنّ الميزة الإستمولوجية الأساسية التي كانت حاضرة منذ اللحظة التأسيسية لعلم الاجتماع-كما لاحظ برتيلو- هي أنه على الرغم من التوحد في تسمية علم الاجتماع فإنه لم يظهر كنظام وحدوي، بل كنمط تعددي من المعرفة، والذي انتمى منذ ولادته إلى مدرستين مختلفتين: المدرسة الفرنسية، والمدرسة الألمانية لعلم الاجتماع، وقد كان للتقاليد القومية في البلدين دورها في صياغة علم الاجتماع حسب الخطوط التي رسمتها العادات الفكرية للأوساط المؤيدة لهذا المجال العلمي الجديد والتي تمثلت بالأساس في المثالية الفلسفية في ألمانيا، والوضعية في فرنسا، وفي إمبريقية براغماتية في إنجلترا وأمريكا (Berthelot, 2005, p. 18).

إنه إذا كانت المسطرة التي نافح لأجلها رواد التيار الوضعي قد أكدت على وحدة العلم عبر تأكيدها على وحدة المنهج؛ وبالتالي على مشروعية الاستعارة المنهجية من العلوم الطبيعية، والالتزام بقوانينها وخطاطاتها المنهجية، فإن أنصار التعددية المنهجية من الفلاسفة الألمان: فلهلم دلتاي (Wilhelm Dilthey 1833-1911) في البداية، ثم لاحقاً فلهلم فندلاند (Wilhelm Windelband 1848-1915) وهانريش ريكتر (Rickert Heinrich 1863-1936) والذين كان موقفهم انعكاساً للسياق الفلسفي الألماني الذي صاغت بعض ملامحه الفلسفة الكانطية بما شددت عليه من وجود هوة لا يمكن عبورها بين عالم المادة وعالم الروح- قد ساروا على مبدأ التفرقة بين علوم نوموطيقية (Nomothetic) مشرّعة، تضع قوانين عامة حول ظواهر تتصف بالتكرار والاطراد والقابلية للتنبؤ وتسير في منهجها على أساس التعميم، وبين علوم عقلية تتميز بأنها مصوّرة (Ideographic) تهتم بالظواهر الخاصة، وتستهدف السعي لإدراك الخصائص الفردية لموضوعاتها؛ أي وصف الفردي والجزئي، وليس إقامة قوانين عامة كلية. وإلى جانب هؤلاء يقف ماكس فيبر (Max Weber 1864-1920) التلميذ المخلص لدلتاي كأكثر من غاص في قلب هذه النقاشات، ووسمها بميسمه الخاص (بوشنسكي، 1992، ص135) و(الخواجة، 2007، ص154-155).

إنّ التفرقة التي قررها هؤلاء والذين يحق لنا أن نسميهم رواد الاتجاه التأويلي أو الهرمينوطيقي (hermeneutics) تنبني على إقرار تام بأن موضوع العلوم الطبيعية (Naturwissenschaften) يختلف تماماً عن موضوع العلوم الاجتماعية، أو العلوم التاريخية، أو علوم الروح (Geisteswissenschaften)، أو العلوم الثقافية (Kultur Wissenschaft) بتعبير ماكس فيبر (Weber, 1949, p72)، وبالتالي، ومن باب أولى أن تختلف مناهج الدراسة والبحث في موضوعات هذه العلوم، وبذلك كان إقرارهم هذا تبريراً لمشروعية الاختلاف المنهجي في مقارنة الظواهر الإنسانية.

إذاً ليس للعلوم الطبيعية بهذا المعنى أيّ صفة مرجعية يمكن أن تُحيل على إلزام منهجي؛ وما تواءم مع موضوعها من مناهج ليس بالضرورة قابلاً لأن يتواءم مع موضوع العلوم

الاجتماعية. ولذلك فإن نفي إمكانية استخدام المنهج العلمي بطبيعته التجريبية في نطاق العلوم الاجتماعية-وهو ما قرره أنصار اتجاه التعدد المنهجي- لا ينفي صفة العلمية عن هذه الأخيرة، لأن استخدام المنهج التجريبي و"اصطناع اللغة الرياضية في صياغة الفروض والاستدلالات والأنساق العلمية ليس في حد ذاته هدفاً، بل هو وسيلة الضبط، والتي تواءمت تواءماً كاملاً مع موضوع الفيزياء، ودرجة تقدمها، ولكن إن تعذر عليها التواءم مع موضوع البحث (في العلوم الاجتماعية) وأمكن تحقيق الضبط لدرجة كافية بوسائل أخرى فلا ينبغي أن نتشبه بالوسيلة (اللغة الرياضية) إلى الدرجة التي تلهي عن الغاية" (الخولي، 1996، ص ص81-82).

إن نفي إمكانية استخدام منهج العلوم الطبيعية في دراسة ظواهر الاجتماع الإنساني يجد برهانه في ما شدد عليه أنصار التعددية المنهجية من أن موضوع العلوم الاجتماعية والإنسانية يتميز بنوع من الفردة والخصوصية لا يقابلها نظير في العلوم الطبيعية، وتتخلص في مسألة الإرادة الإنسانية التي في وسعها أن تغير من مجرى الحوادث على أي نحو شاءت (محمود، 1951، ص453).

إن الظواهر الاجتماعية ليست أشياء مادية بحتة وصماء كما هو الحال في أشياء العالم الطبيعي، بل إنها مركبة من عناصر مادية ومعنوية معاً، فالمادي منها يمكن أن ندرجه بحواسنا، أما المعنوي منها فلا علاقة له بعالم المحسوسات، ولا يمكن إدراكه وفهمه بالاقتصار على أدوات الحس وحدها، لأن هذه الأمور المعنوية تتصف بالإرادة والهدفية، وبما أنها كذلك فإن العلاقات التي تربط بين هذه الظواهر هي علاقات قيمية ترتبط بالهدف والغاية تستعمل مصطلحات كيفية متصلة بالدوافع والأغراض والغايات (سعود، 2007، ص162).

وعلى العموم فقد شرّع اتجاه التعددية المنهجية هو الآخر لجملة من المحددات والضوابط المنهجية التي تعكس رؤية مخصوصة لدى التعاطي مع الظواهر الاجتماعية، ويمكن أن نلخص هذه المحددات في:

2-1- أولوية الفهم (understanding) والتأويل على التفسير (Explanation)

إذا كان اتجاه الأحادية المنهجية قد شدد على التفسير كعملية تستهدف الكشف عن العلاقات السببية بين الظواهر الاجتماعية لغرض الضبط والتحكم، فإن اتجاه التعددية المنهجية يرفع لصالح الفهم والتأويل، فمن خلالها فقط يمكن النفاذ إلى عمق الظواهر الاجتماعية، واستكناه المعاني التي يضيفها الفاعلون الاجتماعيون على أفعالهم الاجتماعية، هذه الأفعال هي مظاهر السلوك المتضمنة والمصنوعة بواسطة المعاني التي يستخدمها الناس لمواصلة حياتهم، ولذلك فإن علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى هي علوم للتأويل من حيث إنها تتطلب من الباحث فهم المعنى لجهة فهم الحياة الاجتماعية بطريقة جديدة ومفيدة (Reed & Lamb-books, 2011, p. 13).

إن الوقوف على الدلالات والقيم والمعاني التي تنوي وراء هذه الأفعال في سياق حدوثها، هو ما نبّه إليه دلثاي عندما أكد على أننا نفسّر الطبيعة، أما الإنسان فإن علينا أن نفهمه، ولذلك لم يملّ من التأكيد بأن الكلمة المفتاحية في الدراسات المتمحورة حول الإنسان هي كلمة الفهم (Understanding)، والمدخل الصحيح إلى الظواهر الإنسانية هو الفهم، أما التفسير (Explanation) فهو غاية العلوم الطبيعية، وقد أثبت نجاعته فيها لأنه يتعامل مع أنساق مادية تخضع لشروط السببية والاحتمالية. إذاً فمهمة العلوم الطبيعية هي تفسير (Explain) الطبيعة، أما مهمة العلوم الاجتماعية والإنسانية فهي أن تفهم (Understand) تعبيرات الحياة (مصطفى، 2018، ص74).

أما عن التقليد التأويلي فلا بد أن نذكر هنا بأنه قبل أن يلج كموضوع إلى قلب النقاش في حقل علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى كان قد ارتحل من نطاق تفسير النصوص الدينية إلى مجال البحث الفلسفي واللغوي والاهتمام بتحليل اللغة والنصوص المكتوبة، ليتوسع حقل اشتغاله شاملاً بعد ذلك مجال اللغة (الكلام) في سياقها اليومي، ثم ليطل في فترة متأخرة حقل الظواهر الثقافية والممارسات الاجتماعية والأفعال ذات المعنى التي تشكل عالم الحياة اليومية، وهو ما فتح له (أي للتأويل) أفقا جديدا ليصبح أساسا منهجيا تتوسل به العلوم الاجتماعية لدى مقاربتها لهذه الموضوعات (مصطفى، 2018، ص39)، حيث صار البراديغم التأويلي منافسا شرسا للبراديغم الوضعي.

5-2-2- ذات عارفة مندمجة مع موضوع المعرفة

إذا كان الباحث في البراديغم الوضعي ذاتا عارفة مُتَمَسِّقَةً (أي على مسافة) من موضوع المعرفة، وخارجة ومنفصلة انفصالا كلياً عنه باعتبار ذلك شرطا ابستمولوجيا أساسيا لبناء معرفة علمية وموضوعية، فإن المسألة في البراديغم التأويلي هي خلاف ذلك تماما، إذ لا تفترض انفصالا بين الباحث وموضوع بحثه، فالباحث هنا مندمج في الموقف ومشارك نشيط فيه، تنصهر ذاته الباحثة مع موضوع بحثها، ويتقمص وجدانيا الموقف الذي يوجد فيه الفعل بدلا من الاكتفاء بالنظر إليه من الخارج بوصفه شيئا خارجيا (زايد، 2005، ص164). إن ما يجري نفيه و/أو استبعاده في البراديغم الوضعي، واعتباره محض تهديد للموضوعية العلمية (قيم الباحث، قيم المبحوث..). وإجراءات صارمة لتقليل التحيز (bias)، يصبح في البراديغم التأويلي مثار اهتمام، ومجالا لا يمكن شطبه؛ فالذي يعطي للظاهرة هويتها الحقيقية ليس الشبح الخارجي أو الشكل الظاهر منها، وإنما الظواهر الاجتماعية بمضمونها وباطنها الذي ينبغي الغوص في عمقه لاستكناه معانيه.

إن هذا الفهم للمعنى الذي يتلمسه الباحث كذات عارفة في حركته جيئة وذهابا يجعل الباحث "ألصق بالأفراد مادة دراسته، وأقدر على أن يحقق من دراستهم قدرا من الفهم الواقعي لهم" (زايد، 1984، ص ص96-97)، ولذلك يعترف المدافعون عن هذا البديل المنهجي بأن عملية استنطاق المعاني وتأويلها هي عملية ديناميكية، وأن الدافع وراء التأويل هو الاقتناع بأن مشاركة الباحث تخلق فرص الإثراء نتائج البحث من خلال تعزيز تصور أكثر مرونة للواقع الاجتماعي، في مقابل تصور صلب كرسه البراديغم الوضعي وكرسته الأحادية المنهجية، وهو تصور أفضى إلى إفراغ عالم الإنسان من معناه، بعدما تلاشى هذا المعنى تحت وطأة هيمنة الأرقام والمعادلات والنماذج الرياضية.

5-2-3- السببية والحتمية في المنظور التأويلي

في البراديغم التأويلي لا نعثر على ذلك التصور الصلب لفكرة السببية، فقد كان فيبر وهو واحد من رواد هذا الاتجاه واعيا بالحقيقة التي مفادها أن العلاقات بين النظم ليست بالضرورة علاقات علوية، وأن نظام البرهنة القائم على الربط السببي بأن وجود النظام (أ) يستلزم بالضرورة وجود النظام (ب) لا يمكن قبوله، لأن ذلك يعتمد على نظام المعنى المسلّم به في الثقافة، وعليه رفض فيبر التفسيرات الحتمية؛ ففي دراسته حول نشأة الرأسمالية مثلا والتأكد فيها على العلاقة بين الدين وروح الرأسمالية لم يعتبر فيبر الدين العامل الوحيد في انبثاقها، بل اعتبره أحد العوامل التي ساهمت في نشأتها (زايد، 1984، ص98). وفي هذا نوع من الإقرار بأن الظواهر الاجتماعية بنية مركبة ومعقدة، يندغم فيها بعدا التاريخ والحاضر، ومن القصور تفسيرها بردها إلى عامل واحد. ويبقى المنطق السببي في عالم الظواهر الاجتماعية نسبيا، فقد تتوفر لنا في حالة ما نفس الأسباب

دون أن تؤدي للنتائج التي كان متوقعا حصولها، ولذلك فإن تلك الصرامة التي ننظر بها لقانون السببية في عالم الطبيعة لا يمكن بحال أن تعمم على عالم الإنسان والمجتمع، بل إنه حتى في مجال العلوم الطبيعية ومع الفتوحات التي حققتها فيزياء الكوانتم بعد اكتشاف مبدأ اللايقين مع هايزنبرغ، ومع نسبية أينشتاين بات علماء الفيزياء أكثر تواضعا إزاء مبدأ التفسير السببي، حيث جرى تبني الصيغة الجديدة وهي النموذج الاحتمالي الذي لا تعدو أن تكون جميع الافتراضات فيه مجرد افتراضات احتمالية، إذ بدلا من النظر إلى الأسباب على أنها تستلزم النتائج أصبحت ببساطة تزيد من احتمالية حدوثها (عبد الحافظ، 2022، ص536). وهكذا بدلا من الصيغة الحدية والثوقية القديمة التي يحكمها المبدأ الصلب للسببية والحتمية، تزعزع النموذج الحتمي القديم ليخلي مكانه لما بات يسمى بالنموذج الاحتمالي في التفسير السببي. وارتحلت هذه الفكرة -كالعادة- من حقل الفيزياء والعلم الطبيعي إلى مجال العلوم الاجتماعية، وهو ما يثبت حقا تبعية النموذج الوضعي في العلم الاجتماعي، فما ثبت في حقل الفيزياء كعلم صلب انعكس أيضا في العلم الاجتماعي.

مهما يكن، فإنه إذا كانت العلوم الطبيعية قد استندت في تفسير ظواهرها على الروابط السببية التي تفترض أنها تشدّ عالم الطبيعة المادي وتدرسه من الخارج سواء كان هذا الربط في صيغته السببية والحتمية الصارمة أو في صيغته المعدلة (النموذج الاحتمالي)، فإن عالم الإنسان ليس كتلة ميكانيكية مفرغة من المعنى، ولذلك بمستطاع الباحث في عالم الظواهر الاجتماعية أن يتسلح بالفهم لينفذ إلى الحياة الباطنة لشخص آخر لأنه هو أيضا شخص، وهذه -كما يقول عادل مصطفى- ليست معرفة بالروابط السببية، بل معرفة بشبكة من المعاني مماثلة لشبكة المعاني التي يفهم بها الباحث نفسه (مصطفى، 2018، ص43).

الشكل رقم (2) يلخص الأسس الفلسفية للبراديغم التأويلي



المصدر:

- سونيريوس سارانتاكوس (2017)، *البحث الاجتماعي*، ترجمة: شحدة فارح. ط1. بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. صص102-120.
- عبد الحليم مهور باشة(2022) *سؤال المنهج في علم الاجتماع: من البراديغم الوضعي إلى البراديغم التأويلي*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد، ص10.

6- خاتمة: أو سؤال المنهج في أفق بدائل منهجية جديدة

لم يكن العرض الفكري والمنهجي السابق والذي استعرضنا فيه بعض الأفكار ذات الصلة بسؤال المنهج وبتطوراتها عبر الزمن، منذ كان محض توق واندفاع تغذيه روح الأوربي المستكشفة لإقرار مشروعية طرق وأدوات جديدة لتحصيل المعرفة بدل الطرق القديمة، إلى أن استوت مناهج وأدوات وطرقا وأساليب حققت مستويات مهمة من الضبط والدقة، على الرغم من كل ما يمكن أن نسجله بإزائها من النقد والتلب.

لقد بدأ هذا الجهد بمبادرات ممن يسميهم برتيلو بـ "الهواة" amateurs، فقبل أن تظهر الكراسي العلمية في الجامعات، والمجلات الأكاديمية المتخصصة، والجمعيات العلمية، وأقسام علم الاجتماع، وتتشكل الجماعة العلمية (Scientific community) في حقل التخصص كما نعرفها اليوم، كان الجهد "العلمي" في الحقل الاجتماعي مناطا لمحاولات أناس بعضهم لا تربطهم به علاقة مباشرة، "Villermé" كان طبيباً، وتوكفيل "Tocqueville" قاضياً، وماركس "Marx" صحفياً، وإنجلز "Engels" وبوث "Booth" رجال أعمال، ولو بلاي "Le Play" وسبنسر "Spencer" مهندسين، وكونت "Comte" عالم رياضيات (Berthelot, 2005, p. 18).

منذ وقت مبكر جداً إذا تمّ صياغة تقنيات جمع البيانات (الاستبيانات، وأدلة المقابلات) والتحليل الإحصائي للبيانات، وإلى جانب المقاربة الكمية للظواهر، كان هناك في المقابل تيار كامل من الاستكشاف الاجتماعي يفضل الدراسة الكيفية استناداً إلى الملاحظة في الميدان (Berthelot, 2005, p. 6).

ستستمر هذه الجهود في اتجاه النضج، وستكتشف، ولكن أيضاً ستتعمق استقطاباتها وانقساماتها لتتبلور بعدها رؤى وتيارات ومدارس منهجية بعضها ينسج على منوال العلم الطبيعي، وبعضها يبحث في تحقيق هوية علمية ومنهجية تتسجم مع خصوصية موضوع العلم الاجتماعي. وهو ما حاولنا الإلماع إليه في مباحث هذه الدراسة، على أننا نقدر بأن ما عرضناه فيها يشكل جانباً بسيطاً من السجل الفلسفي والإبستمولوجي حول موضوع المنهج، ويعكس مرحلة معينة من مراحل تبلور المنهج العلمي، وإلا فإنّ سؤال المنهج لا يزال مجالاً ثراً للنقاش والسجل الفلسفي والإبستمولوجي تتجدد الخطابات إزاءه وتستمد مادتها مما حققته العلوم الاجتماعية من الكسب المعرفي والمنهجية، ولكن أيضاً مع الخيبات والإخفاقات والأزمات التي صاحبت مسيرتها منذ التأسيس إلى اليوم.

إنّ المناهج كما يقول أحدهم "تستبطن فلسفتها، وإنّ الإجراءات المنهجية والأدوات البسيطة تحمل في طياتها وثناياها فلسفة المنهجية التي نبعت منها وبنيت عليها" (أنور، 1996، ص10)، وإن كانت بعض الأنساق المنهجية قد هيمنت في فترة محددة كما كان حال الوضعية والبراديجم الوضعي، أي منذ تأسيسها إلى حدود النصف الأول من القرن العشرين وعكست بالتالي روح ذلك العصر وشواغله، فإنها قد خضعت بوصفها كسباً منهجياً -له ما له وعليه ما عليه- للنقد والتمحيص، وفي مقابلها نشأت اتجاهات تؤمن بالتعددية المنهجية، ودافعت عن خياراتها ورافعت عن نفسها كبدايل أكثر كفاءة في فترة زمنية معينة، وهو ما يشير إليه سارنتاكوس بقوله "شهد النصف الثاني من القرن العشرين هيمنة وتعزيزاً للروح الناقدة التي تحدت مشروعية هيمنة الوضعية ما أدى إلى تغييرات جذرية في مجالي النظرية والبحث. وجاءت هذه التحديات بشكل رئيس من التفاعلية الرمزية والظاهراتية والتأويل الفلسفي والماركسية ومدرسة فرانكفورت والإثنوميتودولوجيا والنسوية، شجعت هذه الانتقادات الباحثين على إعادة النظر في طرائق البحث التي يتبعونها ما أدى في النهاية إلى تعزيز الموقف غير الوضعي أو المناهض للوضعية (سارنتاكوس، 2017، ص67).

ليس لنا في الختام أن نؤكد على ضرورة المفاضلة بين هذا الاتجاه أو ذاك؛ لأنه أمر يخرج عن هدف هذه الدراسة التي انصبّت على رصد وتحليل مرحلة حاسمة من مراحل تشكل المنهج العلمي في مجال العلوم الاجتماعية، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة قد تبدو للبعض متجاوزة في ظل ما شهدته مناهج البحث العلمي من تطورات وابتكارات حديثة، فإن العودة إليها تظل ضرورة لفهم الأصول التي قامت عليها كثير من الممارسات البحثية، وبالتالي استيعاب التحولات

والتجاوزات التي ميزت مسارها. ولئن كان الانتقال من مسلك التفسير الذي كرسه المنهجيات الوضعية إلى مسلك التأويل الذي دفعت إلى حضوره المميز في حقل البحث الاجتماعي جهود ماكس فيبر نوعاً من "الثورة المنهجية" بحسب تعبير علي "أسعد وطفة"، فإن خطاب المنهج وكما سبق الإلماع إليه لم يستقر على حال، فالكتابات المنهجية المعاصرة قد تجاوزت تلك الثنائية الاستقطابية، بين الوضعي والتأويلي وبين الكمي والكيفي، متجهة نحو تبني مقاربات أكثر مرونة وتكاملاً ضمن ما يعرف بالبحوث ذات المناهج المختلطة (Mixed Methods)، حيث يتداخل التحليل الإحصائي مع الفهم التأويلي للظواهر الاجتماعية" (طفة، 2023).

لقد هيمنت المناهج الكمية المستندة إلى المنظور الوضعي على أبحاث العلوم الاجتماعية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، غير أن الاهتمام بالبحث الكيفي ثم بالمناهج المختلطة قد تكثف بعد ذلك (كريسويل، 2022، ص 14)، وهو توجه لا يزال يتعمق في الوقت الراهن. ورغم استمرار توظيف وتطوير البحوث الكمية بأشكالها المختلفة، كالتجريبية وشبه التجريبية، والسببية المقارنة، والارتباطية، والاستقصائية.. وغيرها، فقد شهدت المناهج النوعية- التي تستدعي في الغالب المنظور التأويلي- دورها تطوراً ملحوظاً، وأصبح تصميمها أكثر وضوحاً وتنظيماً، مع توفر إجراءات منهجية متكاملة لأنماطها المختلفة. وفي هذا السياق أسهم عدد من الباحثين في بلورة هذه المناهج، فقد طور كلاندين وكونلي **منهج البحث السردى** (Narrative Research)، وناقش موستاكاس مبادئ وإجراءات **البحث الفينومينولوجي** (Phenomenology)، بينما حدّد شارماز وكوربين وشتراوس إجراءات **النظرية المتجذرة** (Grounded Theory)، ولخص فيرتمان وولكوت إجراءات **البحث الإثنوغرافي** (Ethnographic) واستراتيجياته، وبيّن كل من ستليك وبين (Yin) العمليات المنهجية التي تقوم عليها **دراسات الحالة** (Case Study) (كريسويل، 2022، ص 24).

ومنذ ذلك الوقت قاد عشرات الباحثين أبحاثاً ودراسات تركزت على أسس البحث النوعي بأشكاله المختلفة، ومع ما تُوصّل إليه من النتائج جرى في المقابل تعديل وتطوير كثير من هذه التصميمات لتحقيق الكفاءة المنهجية اللازمة. كما قفزت الجهود التي تتبنى أساليب البحث المختلط (Mixed Research)، والتثليث المنهجي (Methodological Triangulation) إلى مستويات متقدمة، وأسهم التنظير المنهجي والممارسة البحثية في تطوير تصميمات وتطبيقات جديدة.

مهما يكن الأمر، فإن كثيراً من الجهود تطمح إلى تجاوز المنهجيات المعتادة، وتسعى إلى تطوير نماذج بحثية مركبة و/أو أكثر انفتاحاً لتستجيب لتعقيد الظواهر الاجتماعية، وهو ما يعكس توجهها إبستمولوجياً يتخطى الثنائيات التقليدية ليتبنى مقاربات تكاملية تجمع بين الفهم والتفسير، وبين القياس والتأويل بما يعزز من كفاءة الممارسة البحثية وفعاليتها. إنّ ميزة الخطاب المنهجي أنه خطاب متجدد لا يسكن ولا يستقرّ، ولذلك يبقى سؤال المنهج مفتوحاً باستمرار، بحثاً عن آفاق جديدة. ومع التحولات المتسارعة في حقل العلم، وفي حقل فلسفة العلم إلى جانب التحولات الكبرى التي تمسّ صميم أنظمة حياة المجتمعات المعاصرة، وميلاد وتنازل ظواهر جديدة وغير مسبوقة (مجتمع شبكي، مجتمع المخاطر العالمي، تحولات ثقافية وسياسية واقتصادية وأمنية وإيكولوجية غير مسبوقة..) تتزايد الحاجة إلى خطاب منهجي أكثر انفتاحاً ومرونة، وأكثر قدرة على ابتكار وتطوير أدوات ومناهج تعمّق فهمنا لعالم الإنسان ولقضايا المجتمع.

نخلص في الأخير إلى أن السجال الذي دار بين اتجاه الأحادية والتعددية المنهجية في علم الاجتماع لا يمكن فهمه بوصفه سجالات/صراعات إقصائية بين بدائل تنبئ للنظرة العجلى كأنها

متناقضة، فالتحليل التاريخي والمعرفي يبرز أن هذا السجل عكس تطورا في مقاربة الظاهرة الاجتماعية، حيث يمكن النظر إلى الأحادية المنهجية بوصفها مرحلة ضرورية لعبت دورا في البناء العلمي لعلم الاجتماع وفي ترسيخ الصرامة العلمية، رغم ما شابها من نزوع اختزال يحصر الظاهرة الاجتماعية في بعدها الكمي والتفسيري، ولذلك سيكون الاتجاه التأويلي بتشديده على المعنى والسياق استدراكا معرفيا مهما. ومن هذا المنظور فإن التعددية المنهجية لا تمثل قطيعة مع ما سبقها، بل هي امتداد وتطور منهجي طبيعي، إذ هي لم تلغ الأحادية المنهجية، بل استوعبتها وأعادتها وتوظيفها، وبخاصة مع بروز المناهج المختلطة والتثليث المنهجي كحلول إبستمولوجية وعملية تجسد طموح الدمج بين الفهم والتفسير.

وعليه، لا يستقيم الحكم بتفضيل منهج على آخر، بل تتحدد وجهة الاختيارات المنهجية بمدى ملاءمتها لطبيعة الظاهرة المدروسة، ولأهداف البحث الذي يتوق الباحث لإنجازه، وقيل ذلك للإشكالية التي حددها. وهو ما يؤكد أن الإمام بالتنوع المنهجي داخل العلوم الاجتماعية، وفهم أسسه الإبستمولوجية، يظل دائما -مثلا- أشرنا إليه في مبتدأ هذه الدراسة- شرطا أساسا لتبرير الاختيارات المنهجية وبناء ممارسة بحثية واعية ومحكمة ومتماسكة.

- قائمة المراجع:

- المطيري، منصور زويد. (1992). *الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع الدواعي والإمكان*. الطبعة 1. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- Aktouf, Omar. (1987). *Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations Une introduction à la démarche classique et une critique*. Montréal: Les Presses de l'Université du Québec.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري. (2003). *لسان العرب*. الجزء 14، بيروت: دار صادر.
- بدوي، عبد الرحمن. (1977). *مناهج البحث العلمي*. الكويت: وكالة المطبوعات.
- Berthelot, J, M, (2005). *La construction de la sociologie*. Paris: Presses Universitaires de France.
- غرافيتز، مادلين. (1993). *مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: منطق البحث في العلوم الاجتماعية* ط1، الكتاب الثاني. ترجمة: سامعمار. دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر.
- أنجرس، مورييس. (2004). *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية*. ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، وسعيد سبعون. الجزائر: دار القصة للنشر.
- Boudon, R, & Filijeule, R,. (2012). *Les méthodes en sociologie*. Paris: Presses Universitaires de France.
- تشرتوت، ميل، وبراون، آن. (2012). *علم الاجتماع: النظرية والمنهج*، ط1. ترجمة: هناء الجوهري، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

- كريسويل، جون دبليو، وكريسويل جيه ديفيد. (2022). تصميم البحث: المنهج الكيفي والكمي والمختلط. ط1. المملكة العربية السعودية: مكتبة جريب.
- معنوق، فريدريك. (1985). منهجية البحث في العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب. الطبعة 1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- إبراهيم، عبد الله. (2010). علم الاجتماع (السوسيولوجيا). ط3. بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- الجابري، محمد عابد. (2002). مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي. الطبعة 5. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مهورباشة، عبد الحليم. (2022). سؤال المنهج في علم الاجتماع من البراديغم الوضعي إلى البراديغم التأويلي. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
- Depelteau, F., (2005). *La démarche d'une recherche en sciences humaines. De la question de départ à la communication des résultats*. Canada: Les Presses de l'Université Laval.
- كومينهود، لوك فان وكوفي، ريمون. (1997). دليل الباحث في العلوم الاجتماعية. ط1. ترجمة: يوسف الجباعي، بيروت: المكتبة العصرية.
- سارانتاكوس، سوتيريوس. (2017). البحث الاجتماعي. ط1. ترجمة: شحدة فارح. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- أمزيان، محمد محمد. (1996). تلازم الموضوعية والمعيارية في الميثودولوجيا الإسلامية. في: نصر محمد عارف قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- كون، توماس. (1992). بنية الثورات العلمية. ترجمة: شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- أمزيان، محمد محمد. (1991). منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية. ط1. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- أنور، مصطفى علا. (1996). أزمة المنهج في العلوم الإنسانية في: نصر محمد عارف قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- محمود، زكي نجيب. (1951). المنطق الوضعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- سعود، الطاهر. (2007). المدخل إلى المنهجية في علم الاجتماع. ط1. قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة جامعة منتوري.
- دوركايم، إميل. (1950). قواعد المنهج في علم الاجتماع. ترجمة: محمود قاسم. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

- فلوبار، محمد، والزرغاري، خالد. (2023). التحليل الإحصائي في علم الاجتماع: المقاربة الوضعية الجديدة. مجلة عمران، 11(43)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 7-27.
- عبد الحافظ، إنجي حمدي. (يناير 2022). الأسس المنهجية للتفسير السببي في العلوم الاجتماعية بين النموذج الوضعي والنموذج التأويلي. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، 33(33)، جامعة القاهرة: كلية الآداب (فرع الخرطوم)، ص 497-552.
- كابلو، تيودور. (1993). البحث الاجتماعي الأسس النظرية والخبرات الميدانية. ط1. ترجمة: محمد الجوهري، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- جينزبرغ، مورييس. (2022). علم الاجتماع. ترجمة: فؤاد زكريا. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.
- Schrag, Francis. (1992). In Defense of Positivist Research Paradigms . Educational researcher ،21(5),pp 5-8.
- بوشنسكي، إ.م. (1992). الفلسفة المعاصرة في أوروبا. ترجمة: عزت قرني. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الخواجة، عبد العزيز. (2007). محاضرات جامعية في علم الاجتماع المعاصر من الجنور إلى الحرب العالمية الثانية. غرداية: دار نزهة الألباب.
- Weber, Max. (1949). On The Methodology of the Social Sciences, Translated and Edited by Edward A. Shils and Henry A. Finch. Ed1. USA: The Free Press of Glengoe,
- الخولي، يمني طريف. (1996). مشكلة العلوم الإنسانية تقنياتها وإمكانية حلها. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- Reed, I, & Lamb-books, B,. (2011). Hermeneutics and Sociology: Deepening the Interpretive Perspective . In: Ieva Zake & Michael DeCesare, New directions in sociology: Essays on Theory and Methodology in the 21st Century. McFarland & Company, Inc., Publisher.
- مصطفى، عادل. (2018). فهم الفهم: مدخل إلى الهرمنيوطيقا نظرية التأويل من أفلاطون إلى جادامير. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.
- زايد، أحمد. (2005). التأويل والظاهرة الاجتماعية. مجلة التسامح. (عدد 11)، سلطنة عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ص 150-174.
- زايد، أحمد. (1984). علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية. القاهرة: د.د.ن.

• وطفة، على أسعد. (2023/02/18) النزعات التأويلية في سوسيولوجيا ماكس فيبر: قراءة نقدية في المرتكزات الأيديولوجية. تم استرجاعها في: 2026/03/24، متوفر على: <https://url-shortener.me/IC2C>

• Park, Y., Konge, L., & Artino, A. R. (May 2020). The Positivism Paradigm of Research. Academic Medicine. journal of the Association of American Medical Colleges, 95(5). pp 690-694.